

2002	2003	2004	2005	2006	2006				الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100=1995-1994)
					Q1	Q2	Q3	Q4	
100.4	102.0	104.4	107.1	109.3	108.3	109.6	109.7	109.4	نسبة التغير السنوي
-0.5	1.5	2.4	2.6	2.1					سعر خام برنت (دولار أمريكي/برميل)
25.0	28.9	38.3	54.4	65.9	61.9	69.8	70.1	61.8	أسعار الألمنيوم (دولار أمريكي/طن متري)
1,351.1	1,432.8	1,718.5	1,300.5	2,586.1	2,423.1	2,655.7	2,485.9	2,779.5	سعر الصرف الفعلي الاسمي (100=2000)
101.7	92.7	86.9	88.4		89.8	87.9	87.5		سعر الصرف الحقيقي (100=2000)
101.1	92.6	87.5	88.6		84.3	81.8	80.9		

المصدر (الجهاز المركزي للمعلومات، صندوق النقد الدولي)

■ الرقم القياسي العام لاقام المستهلك (التضخم) و اسعار النفط و الألمنيوم و اسعار الصرف

والذي قبله ٢٠٠٥، زيادة حجم النشاط الاقتصادي، حيث كان معدل النمو للسنوات القليلة الماضية في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٪ سنوياً، الأمر الذي قاد لارتفاع الطلب المحلي، وبسبب زيادة أسعار النفط ومشتقاته المصدرة للخارج كان هناك زيادة في السيولة نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي والاستثماري والمتكرر، إضافة لارتفاع الإنفاق الخاص المرتبط بارتفاع معدلات نمو الكتلة النقدية، فضلاً عن زيادة الائتمان والتسهيلات الائتمانية مما أدى بدوره لارتفاع أسعار العقار والأسهم حيث وصلت في العقارات لمستويات قياسية، وكذلك في قطاع الأسهم على الرغم من استمرار الدعم المقدم من قبل الحكومة لبعض السلع الأساسية. ولكن مع نهاية الفصل الثالث لعام ٢٠٠٦ شهدت الأسعار زيادات كبيرة جدا مع بداية شهر رمضان من العام الماضي ٢٠٠٦، نتيجة لانخفاض عرض بعض المحاصيل الزراعية من السلع الأساسية، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية العالية المتأتبة أساسا من ارتفاع كلف شراء هذه السلع، وبالتالي شهدت أسواق البحرين في الفصل الثالث من العام الماضي زيادة لم يسبق لها مثيل، حيث بلغت الزيادة في التضخم حوالي ١٠٪ أي بنحو

تسع مرات عن مثيلتها في ٢٠٠٢، وكما تشير الدراسات والتقارير فإن الفصل الرابع لعام ٢٠٠٦ والفصل الأول لهذا العام (٢٠٠٧) تواصلت زيادة الأسعار بشكل مطرد، ما أدى إلى معاناة المواطنين بصفة عامة وذوي الدخل المنخفضة والفقراء بصفة خاصة، حيث تشير أرقام (الاسكوا) بأن هناك زهاء ١١٪ من سكان البحرين دون خط الفقر وذلك مع نهاية سنة ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وعليه فإن هذه الزيادة في الأسعار ربما أدت إلى زيادة عدد الواقعيين تحت خط الفقر، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدعم والمراقبة للأسعار، وقبل ذلك جهازا لقياس الأسعار يعكس واقع الحال ويضع الحلول والآليات لمعالجته بشكل عام خاصة تلك المتصلة بذوي الدخل المحدود أو المنخفض.

هذا ما ينتجه التضخم!

ما هي الانعكاسات السلبية لوجود مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار في أي مجتمع؟ لاشك أن مثل هذه الزيادة المتوالية في الأسعار تداعيات غير ايجابية لعل أهمها تآكل القوى الشرائية لدخول ورواتب المواطنين، وبالتالي تدني المقدرة الشرائية وضعف الطلب على السلع، الأمر الذي يقود ركود اقتصادي ومن ثم كساد يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو، وهذا ما أكدته أكثر من مسئول، وهذا من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية فإن من شأن غلاء الأسعار والتضخم أن ينعكس سلباً على وجود معدلات مرتفعة من المشاكل الاجتماعية ومعدلات الطلاق والسرقة والجرائم ذات الصلة بالاعتداء على الممتلكات الخاصة، وزيادة نوعيات معينة من السرقة كالبرادات وسرقة السيارات وكذلك أسلاك أو أبواب الألمنيوم، ولنا عندما نفتح الصحف اليومية عبرة في ذلك، حيث نرى استثناء هذه الحالات التي ربما يعود جزء كبير منها لأسباب اقتصادية، وربما لحد ما بسبب وجود معدلات بطالة في ظل استثناء ظاهرة المظاهر وحب التقليد، حيث نرى أن الكثير من الناس لا يستطيعون ضبط موازناتهم الأسرية ودخلهم على شحته، فيلجئون إلى الاستدانة ووضع التزامات كثيرة على كاهلهم الأمر الذي يرهقهم نفسياً واقتصادياً ويقود إلى الكثير من المشاكل.

دور الحكومة

نسمع كثيراً عن جهود ووعود رسمية بالتدخل لضبط

والذي قبله ٢٠٠٥، زيادة حجم النشاط الاقتصادي، حيث كان معدل النمو للسنوات القليلة الماضية في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٪ سنوياً، الأمر الذي قاد لارتفاع الطلب المحلي، وبسبب زيادة أسعار النفط ومشتقاته المصدرة للخارج كان هناك زيادة في السيولة نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي والاستثماري والمتكرر، إضافة لارتفاع الإنفاق الخاص المرتبط بارتفاع معدلات نمو الكتلة النقدية، فضلاً عن زيادة الائتمان والتسهيلات الائتمانية مما أدى بدوره لارتفاع أسعار العقار والأسهم حيث وصلت في العقارات لمستويات قياسية، وكذلك في قطاع الأسهم على الرغم من استمرار الدعم المقدم من قبل الحكومة لبعض السلع الأساسية. ولكن مع نهاية الفصل الثالث لعام ٢٠٠٦ شهدت الأسعار زيادات كبيرة جدا مع بداية شهر رمضان من العام الماضي ٢٠٠٦، نتيجة لانخفاض عرض بعض المحاصيل الزراعية من السلع الأساسية، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية العالية المتأتبة أساسا من ارتفاع كلف شراء هذه السلع، وبالتالي شهدت أسواق البحرين في الفصل الثالث من العام الماضي زيادة لم يسبق لها مثيل، حيث بلغت الزيادة في التضخم حوالي ١٠٪ أي بنحو

	2005	2004	2000
الأردن	3.5	3.4	0.7
الإمارات	6.2	5.0	3.1
البحرين	2.6	2.3	-0.7
تونس	2.6	1.2	2.9
الجزائر	1.6	3.6	0.3
جيبوتي	2.0	2.0	-2.9
السعودية	0.7	0.4	-1.1
السودان	5.6	7.6	8.0
سورية	7.4	4.7	-0.6
العراق	37.0	27.0	5.0
عمان	1.1	0.4	-1.2
قطر	3.0	3.5	1.7
الكويت	4.1	1.3	1.8
لبنان	2.0	3.0	0.0
ليبيا	1.1	-2.0	-2.9
مصر	4.8	13.5	2.7
المغرب	1.0	1.5	1.9
موريتانيا	3.8	8.0	3.2
اليمن	11.4	12.5	4.6

■ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (١٠٠=٢٠٠٠م) (معدلات التضخم) في العالم العربي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م (المصدر محسوب من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، مصادر وطنية أخرى)